تعرّضت الدراسة إلى العلاقة بين العرب الشيعة و الأنظمة الحاكمة في دولة الكويت ومملكة البحرين، وهل أنها كانت قائمة على أساس مبدأ المواطنة أو لا؟ وقد أدّى العرب الشيعة ما يفرضه ويمليه عليهم مبدأ المواطنة تجاه أوطانهم ، إذ كانت دولة الكويت لما تملكه من موقع جغرافي مهم مطلّ على الخليج العربي، جعل حركة التجارة فيها مزدهرة بين الشرق والغرب، وبعد اكتشاف النفط فيها بكميات هائلة، جعلها عرضة للأطماع الخارجية قديماً وحديثاً، وقد دافع الشيعة في الكويت عن وطنهم ضد الغزوات التي داهمته للنيل منه ومن أرضه، وقد قاتلوا من ينتمي لنفس مذهبهم وقدموا ولاءهم لوطنهم على ولائهم لمذهبهم، وقد شاركوا في كل موقف وطني وبذلوا النفوس والأموال في الماضي والحاضر، وقد سطّر التاريخ ملاحمهم بحروف من نور.

أمّا الشيعة في البحرين، فقد قاموا بأعظم موقف وطني عندما صوّتوا على الاستفتاء الذي جرى تحت رعاية الأمم المتحدة في عام 1970م، واختاروا أن تكون البحرين دولة عربية مستقلة عن إيران، وواصلوا نضالهم ومطالبتهم في ضرورة أن يكون هناك برلمان ينتخبه الشعب لمشاركة الحكومة في إدارة البلد، وأن يكون هناك دستور مكتوب ينظم عمل السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، وقد قُوبلت المواقف الوطنية للعرب الشيعة في البلدين بالتعامل معهم على أساس طائفي، وليس على أساس المواطنة ولم تنجح الأنظمة الحاكمة في إدارة التعدد المذهبي، إذ المجتمعات في دول الخليج ثنائية المذهب من الطائفتين الشيعية والسنية، لكونها أنظمة قبلية تقليدية عصبوية مارست التمييز الطائفي والمذهبي ضد الشيعة، ولم تقم الأنظمة الحاكمة على تنشئة المجتمع على مبدأ المواطنة وأنّ جميع المواطنين متساوون في الحقوق والواجبات، فكانت نتيجته أن مارس ذلك المكون الآخر التمييز ضد الشيعة، ومع إنّ الشيعة عانوا من التمييز إلّا إنّ الشيعة في الكويت أحسن حالاً من الشيعة في البحرين من الناحية الاقتصادية والمشاركة السياسية بعد استقلال الكويت. يطالب العرب الشيعة أن تكون دولهم دولاً مدنية، وتتعامل معهم كمواطنين لا أن يكون التعامل معهم على أساس انتمائهم المذهبي الذي يحول دون حصولهم على حقوقهم، ويسعى العرب الشيعة إلى أن تتبنى دولهم مبدأ المواطنة الذي يعلو جميع الاعتبارات ولا يُتعامل في ظله مع المواطنين على أساس الدين، أو المذهب، أو العرق، ويتساوى فيه المواطنون في توزيع الوظائف والمناصب والثروة والسلطة.

واستغلت الأنظمة الحاكمة في الكويت والبحرين ظاهرة التعددية المذهبية من أجل المحافظة على بقائها في الحكم، فقد كانت تصف مطالبة الشيعة بحقوقهم على أنها مطالب طائفية، وبذلك تحرك حفيظة أبناء الطائفة الأخرى، وتصور إنّ تلك المطالب تهدّد وجودهم وتهدد الوطن، ولم تدرك السلطة أنها بذلك قد هدّدت أمن واستقرار مجتمعاتها ووحدتها الوطنية، وما أن تأسّست جمهورية إيران الإسلامية حتى تراشقت الاتهامات المتتالية على الشيعة من قبل الجهات الحكومية الرسمية، أو من المكون الآخر بأنّ الشيعة في بلدانهم ولاؤهم ليس لأوطانهم، بل لإيران، والتشكيك في وطنية الشيعة أشعرهم بالنقص وأعاق اندماجهم مع المكون الآخر في المجتمع، مما أدّى إلى زعزعة الاستقرار السياسي والأمني وتصدع الوحدة الوطنية.